﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ قُلِ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ لَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ نَفۡعٗا وَلَا ضَرّٗاۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ ١٦﴾ [الرّعد: 16]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

عَــدَمُ التَّمْييز بين مَن يَسْتحِقُّ العِبادَةَ ومَن لا يَسْتَحقُّها، فُقْدانٌ للتَّمْييز

اعلم أنّه تعالى لمّا بيّنَ أنّ كلَّ مَن في السّماوات والأرض ساجدٌ له سُبحانَه، بمعنى كونهِ خاضعًا له، عادَ إلى الرّدِّ على عَبدةِ الأصنام[1]، مُقرِّرًا بطريق الاستفهامِ التّقريريِّ أنّه ربُّ السّماواتِ والأرضِ، ومُنكِرًا عليهم في جملةٍ مِنَ الاستفهامات الإنكاريّةِ فقدانَهُمُ البَداهةَ؛ لعدمِ تمْييزِ عقولِهم بين مَن يستحِقُّ العبادةَ ومَن لا يَستحِقُّها، أو بين الإله الحقِّ والشّركاءِ الّذين لا يملِكون لأنفسِهم نفعًا ولا ضرًّا، ولا يخلُقون بل يُخلَقون، ويَفتقدونَ كلَّ مُقوِّمات الرُّبوبيَّةِ، الّتي هي حقٌّ مُطلَقٌ للّه الواحدِ القهّارِ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَسْتَوِي﴾: أصلُ (سوي) يدُلُّ على استِقامةٍ واعتِدالٍ بينَ شَيئَين. يُقالُ هذا لا يُساوي كذا؛ أي: لا يُعادِلُهُ. وفُلانٌ وفُلانٌ على سَويةٍ مِن هذا الأمرِ؛ أي: سَواءٍ[2]. والتَّسويةُ: ضِدُّ المُفاضَلَةِ. وتأتي بمعنى العَدلِ والإنصافِ، فيُقال: سَوَّيتُ بين الشَّيئَين: إذا عَدَلت بَينَهما[3]، وهي أيضًا: تَقويمُ الشَّيءِ وتَعديلُهُ، تقولُ: سَوَّيتُ الشَّيءَ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 19/26.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سوي).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (سوا).

فاستَوى؛ أي: قَوَّمتُهُ فاستَقامَ[1]. والمقصودُ بـ ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي﴾ في الآية: استنكارُ جعْلِ الأشياءِ المُتَضادَّةِ مُتساويةً.

2) ﴿شُرَكَآءَ﴾: أصلُ (شرك) الشِّركَةُ، وهو أن يكونَ الشَّيءُ بين اثنَين لا يَنفرِدُ به أحدُهُما. يُقالُ: شارَكتُ فُلانًا في الشَّيءِ، إذا صِرتَ شَريكَهُ. وأشرَكتُ فُلانًا، إذا جَعَلتَهُ شريكًا لَكَ[2]. والشِّركُ: يأتي بمعنى المُشارَكَةِ، وهي الانضِمامُ والمُخالَطَةُ بين الشَّريكَين، يُقالُ: شَركتُهُ في الأمرِ وشارَكتُهُ: إذا انضَمَمتُ إليهِ وخالَطتُهُ، وصِرتُ شَريكًا لَهُ[3]. والشِّركُ باللّه تعالى ضربان: ضربٌ يُجعَلُ للّه فيه شريكٌ. وهذا - والعياذُ باللّه منه - وصفَه تعالى بأنَّه ظُلمٌ عظيمٌ، والثّاني: الشِّركُ الصَّغيرُ؛ وهو مراعاةُ غيرِ اللّه في بعض الأمورِ، وذلك كالرّياء والنِّفاق. والمقصودُ بالشُّركاء في الآية: النُّظراءُ والأندادُ في الخَلْقِ[4] الّذين عبدوهُم من دون اللّه.

3) ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾: أصلُ الكلمةِ يدُلُّ على تَشابُهِ الشَّيءِ وتَشاكُلِهِ لَونًا ووَصْفًا[5]. والاشتِباهُ: على وزنِ افتِعال، ومعناه: الالتِباسُ، وهو مَصدَرُ اشتَبَهَ الأمرُ، يَشتبِهُ، اشتِباهًا؛ أي: اختَلَطَ وأشكَلَ[6]. والمقصودُ بقوله ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ في الآية: اختلطَ الأمرُ وأشكلَ؛ أي: لم يَقدِروا على التّفريق بينَ الخَلْقَين.

4) ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾: أصلُ واحدٍ يدُلُّ على الانفرادِ[7]، فهو الَّذي لا يَتَجَزَّأُ، ولا يُثَنَّى، ولا يَقبَلُ الانقِسامَ، ولا نَظيرَ لَهُ ولا مِثل[8]، وإذا وُصِفَ اللّه تعالى به فمعناه: هو الَّذي لا يصحُّ عليه التَّجزّي ولا التَّكثُّر[9]، فهو مُنفرِدٌ بالذّات، في عَدم المِثلِ والنَّظيرِ[10]، والواحِدُ: اسمٌ بُني

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (عدل).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شرك).
(3) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 27، والفيّوميّ، المصباح المنير: (شرك).
(4) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (شرك).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شبه).
(6) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/52.
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وحد).
(8) الرّاغب، المفردات، وابن الأثير، النّهاية: (وحد).
(9) الرّاغب، المفردات: (وحد).
(10) ابن الأثير، النّهاية: (وحد).

لِمُفتَتَح العَدَدِ، تَقولُ: جاءَني واحِدٌ مِنَ النّاسِ[1]، والمقصودُ بـ ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ في الآية: الفردُ الّذي لا ثانيَ له؛ أي: المُتَوَحِّدُ بالخَلْقِ[2].

5) ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾: أصلُ القَهرِ يدُلُّ على غَلَبَةٍ وعُلوٍّ. يُقالُ: قَهَرَه يَقهَرُه قَهرًا فهو قاهِرٌ، وقَهّارٌ للمُبالَغة. وأقهَرتُ الرَّجُلَ إذا وجَدتُه مَقهورًا، أو صارَ أمرُهُ إلى القَهر[3]، والقَهّارُ صفةٌ للّه ﷻ ثابتةٌ بالكتاب، وهو الَّذي يقهَرُ كلَّ شيءٍ، فَيَغلِبُهُ ويصرِفُهُ لِما يشاءُ كيف يشاءُ[4]. وهو المقصودُ بـ ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ في الآية.

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

الآلهةُ المتَّخذَةُ من دونِ اللهِ زيفٌ وضَلالٌ، والمعْبودُ هو اللهُ ذو الجَلالِ

يقولُ الحقُّ ﷻ: قُلْ يا محمَّد للمُشركين الَّذين يعبدونَ مع اللّه غيرَهُ: مَن خالقُ السَّماوات والأرضِ ومُدبِّرُ أمرِهما؟ قُل: اللّه هو الخالِقُ المدَبِّرُ لهما، ثمَّ قُلْ لهم مُلزِمًا بالحُجَّة: أتَّخَذتُم غَيرَه معَبودينَ لكُم، وهُم لا يَقدِرونَ على نَفْعِ أنفُسِهم أو ضَرِّها، فَضلًا عن نَفْعِكم أو ضَرِّكم، وترَكتُم عبادةَ مالِكِها؟! قلْ لهم: هل يستوي الكافِرُ الَّذي هو أعمى البَصيرةِ، والمؤمِنُ الَّذي هو البصيرُ المُهتدي؟ أم هل يستوي الكُفرُ الَّذي هو ظُلماتٌ، والإيمانُ الَّذي هو نورٌ؟ أم جَعَلوا للّه سُبحانَه شُرَكاءَ معه في الخَلقِ خَلَقوا مِثلَ خَلْقِ اللّه، فاختلطَ عندَهم خَلْقُ اللّه بخَلْقِ شُرَكائِهم؟! قُلْ لهُم: اللّه وحدَهُ هو خالِقُ كُلِّ شَيءٍ لا شريكَ له في الخَلْقِ، وهو الواحِدُ القهّارُ الَّذي يستحِقُّ الألوهيَّةَ والعبادةَ، لا الأصنامُ والأوثانُ الَّتي لا تضرُّ ولا تنفَعُ[5].

(1) ابن الأثير، النّهاية، وابن منظور، لسان العرب: (وحد).
(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 13/87، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/116.
(3) ابن منظور، لسان العرب، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النّهاية: (قهر).
(4) الخطابيّ، شأن الدّعاء، ص: 315، والبيهقيّ، الأسماء والصّفات، ص: 315.
(5) ابن جرير، جامع البيان: 13/493، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/446، وابن عجيبة، البحر المديد: 3/16، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 415.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيّ:

بَلاغةُ الفَصْلِ في الآيةِ الكريمةِ:

تَـذْكـيرٌ بالحقّ الّـذي يَعرفونَه ويُنكرونَه، مع الـتّـوبـيـخِ على صَنيعِهم

هذه الآيةُ الكريمةُ عامرةٌ بعددٍ منَ الاستفهامات، مُترابطةٌ ترابطًا يُظهرُ ما بينها من وثاقةِ الاتّصالِ؛ لأنّها إمّا مُؤكِّداتٌ للمعنى الأوّل المقصودِ أصلًا، وإمّا أنّها بمثابةِ إقامةِ الدّليل على مُقرّراتِه، على ما سيَظهرُ عند تناوُلِ كلِّ واحدٍ منها، ثمّ هي جميعُها تقرعُ مَسامِعَ الّذين جعلوا بينَهم وبين ربِّهم صُدودًا، وأقاموا بينَهم وبينَه سُدودًا، فتركوا عبادتَه إلى عبادةِ مَن لا يستحقُّ، ودعَوا مَن لا يجيبُ دعاءَهم؛ لأنّه لا يملِكُ لنفسِه نفعًا ولا ضرًّا، هنا تأتي الجُملُ الاستفهاميّةُ في الآية؛ لِتُقرِّرَهُم بالحقِّ الّذي يَعرفونَه ويُنكرونَه، ولِتُنكرَ عليهم وتوبِّخَهُم على صَنيعِهم بهذا الإعراضِ عن ربِّهم، وبئسَ ما صَنعوا.

بَلاغةُ الاسْتِفهامِ في المَطلَعِ:

تَـقْـريـرُ المُشركين بأنّ ربَّ السّماواتِ والأرضِ هو الله، دونَ سِواه

أوّلُ استفهامٍ فيها قولُه تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وجوابُه: ﴿قُلِ ٱللَّهِ﴾ وهو استفهامٌ تقريريٌّ، غرضُه: تقريرُهُم بأنّ ربَّ السّماواتِ والأرضِ هو اللّه، لا أحدَ سواه. وقد كان المشركون – والخطابُ هنا لهم – مُقرّينَ بهذه الرُّبوبيّةِ، ومُعترفين بأنّ اللّه تعالى هو خالقُ السّماواتِ والأرضِ، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: 61]، وإنّما حَسُنَ تقريرُهُم بما هُم به مُقِرّون في الأساس؛ لأنّهم لم يَبْنوا على هذا الأساس إيمانًا كاملًا باللّه وحدَه، يُنْجيهِم مِن عذابِه، وإنّما أشركوا معه آلهةً أخرى؛ "لاعتقادِهِمُ الباطلِ أنّها تقرِّبُهم إلى اللّه زُلفى"[1].

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام في القرآن الكريم: 2/153.

تَوْجيهُ تَجاهُلِ العارِفِ في المَطلَعِ:

سَـوقُ المَعلومِ مَسـاقَ غيرِ المَعلومِ، محضُ تَقْريعٍ وتَوْبيخٍ

في توجيه السّؤالِ بهذه الصّيغة: ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، لا يعني أنّه يَستفهمُ استفهامًا حقيقيًّا؛ لكونِه مَعلومًا؛ بدليل إردافِه بالجواب: ﴿قُلِ ٱللَّهُۚ﴾، ولكنّ الهدفَ من سَوقِ السّؤالِ هنا، وهو معلومُ الجوابِ، مساقَ غيرِ المعلوم؛ لِما يحملُهُ من هدفِ تقريرِهم، وأيضًا ما يحملُه من تمهيدٍ لِما سيأتي بعدَه من استفهاماتٍ توبِّخُهم وتُقرِّعُهم على انصرافهم عن عبادة مَن يُقِرّون برُبوبيّته.

نُكتةُ تَصْديرِ الاسْتفهامِ بفعلِ الأمرِ ﴿قُلۡ﴾:

لِلمَقولِ قيمةٌ في مَضْمونِه، تَستحقُّ التَّأمُّلَ

في تصدير جُملة الاستفهام بالأمرِ ﴿قُلۡ﴾ دلالةٌ على أهمّيّةِ المَقولِ وقيمةِ ما يحملُه من معنًى ومضمونٍ؛ بل قُلْ: الأهمّيّةُ البالغةُ لجملةِ الاستفهام[1]، ولِما قصدَتْه من غرَضٍ لفْتِ أنظارِهم إلى خطأ انْصرافِهم عن الإيمان الكاملِ باللّه وعن عبادته، مع إقرارِهم برُبوبيّته، و"تقريعِهم على الإشراك تقريعًا لا يَسَعُهم إلّا تَجَرُّعُ مَرارتِه"[2].

إيثارُ الاسْتِفهامِ بالأداةِ ﴿مَن﴾:

المَعْبودُ هو اللّه الأكملُ، لا جُملةُ مَعْبوداتِهم الّتي لا تَعقِلُ

أوثرَ تَوجيهُ السّؤال بـ ﴿مَن﴾ الاستفهاميّةِ الّتي يُستفهَمُ بها عن العاقل، دون (ما) الّتي يُستفهَمُ بها عن غير العاقِل؛ لأنّ المقصودَ تقريرُ أنّ ربَّ السّماواتِ والأرضِ هو اللّه، فالسّؤالُ مطروحٌ لتقرير هذا الجوابِ المُتعَيَّن الّذي ليس منه بدٌّ، وهو ما ورد الجوابُ به في الجملة ﴿قُلِ ٱللَّهُۚ﴾، وهو ليس استفهامًا حقيقيًّا كي يُسألَ عنه بـ (ما)، من حيث إنّ في جملة مَعبوداتِهم ما لا يَعقِلُ؛ بل هو استفهامٌ تقريريٌّ جوابُه مُحدَّدٌ مُتعيَّنٌ كما عرفتَ.

إيثارُ اسْمِ الرّبِّ على لفْظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهُۚ﴾:

أوثِرَ في التّعبير هنا اسْمُ الرّبِّ على لفظِ الجلالة ﴿ٱللَّهُۚ﴾؛

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام في القرآن الكريم: 2/153.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/112.

لأنّ المَقامَ مَقامُ رُبوبيّةٍ، فالاستفهامُ التّقريريُّ مُتَّجَهٌ تقريرِ خالقِ السّماواتِ والأرضِ ومَن فيهما، ومُدبِّرُ أمورِهما وأمورِ ما فيهما ومَن فيهما، وأيضًا لأنّ المقصودَ بالخطاب هُمُ المشركون، وهُم كانوا يُقرّون بالرُّبوبيّةِ.

في مَقام الخالقيّةِ والعنايةِ الكاملةِ، يُؤثَرُ التّعبيرُ بالرّبوبيّة

وَجْهُ إضافةِ الرّبِّ إلى السّماواتِ في السّياقِ:

الّذي يظهرُ أنّ الإضافةَ هنا هي إضافةُ تشريفٍ وتعظيم فضلًا عنِ التّخصيص؛ إذ لا مُنازعَ له سبحانَه في خلْقِهما، والمُخاطَبون كانوا بذلك يُقِرّون ويَعترفون؛ فتوجَّهَ القصدُ إلى لفْتِ أنظارِهم إلى الإيمان الكاملِ بمَن يُقِرّون له برُبوبيّتِهما، ونَبْذِ الشّركاءِ الّذين عبدوهُم من دونِه.

الإضافةُ في الجملةِ الآنفةِ تَشريفٌ وتَخْصيصٌ

وَجْهُ عطْفِ الأرضِ على السّماواتِ:

عَطفُ الأرضِ على السّماواتِ هنا تبعًا لها، حيث الغرَضُ هنا دعوتُهم إلى التّوحيد ونبذِ الشّركِ، ولمّا كان خلقُ السّماواتِ أعظمَ من خلْق الأرضِ، كان توجيهُ النّظرِ إلى خلقِها أهمَّ في تحقيق المَقصِدِ، ثمّ ذكرَ الأرضَ تبعًا لها، ولأنّها شريكتُها وتاليتُها عند الدّعوةِ إلى النّظر والاعتبارِ، كما قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الأعراف: 185]، وكما قال: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: 101]، وهذا فضلًا عن أنّ دلالةَ السّياقِ مُرجِّحةٌ لهذه التّبعيّةِ، كما لفتَنا الكِرمانيّ؛ حيث كانَ الأسبقَ الأهمَّ والأسبقَ ذكرًا في السّورة ذِكرُ العُلْويّاتِ منَ البَرق والسّحابِ والصّواعِقِ، ثمّ ذِكرُ الملائكةِ وتسبيحِهم[1].

الأرضُ شريكةُ السّماواتِ في الدّعوةِ إلى النّظرِ إلى خلْقِها، والاعتبارِ بها

تَبَعيّةُ الأرضِ للسّماواتِ في الخَلقِ سِرٌّ كونيٌّ دالٌّ على عظمةِ الله وقُدرته

سِرُّ العُدولِ عن تَكرارِ لفْظِ الرّبِّ مع الأرضِ:

تمَّتِ الإشارةُ إلى أنّ ذكرَ الأرضِ قد وردَ تبعًا لذكر السّماواتِ،

(1) الكرمانيّ، أسرار التّكرار، ص: 152.

لكونِها تاليتَها في الخَلق، وشراكةُ الخلقِ هذه والتّبعيّةُ فيها هي السّرُّ في العُدول عن تَكرار لفْظِ الرّبِّ مع الأرض، والاكتفاءِ بذكرها أوّلًا.

دَلالةُ قَصْديّةِ التّصريحِ بجوابِ الاسْتفهامِ المَجازيِّ:

تَلْقينُهُم الجوابَ عندَ النّكوصِ عنِ التّصريحِ بهِ، وحكايتُهُ عندَ إعلانِهِ

التّصريحُ بالجوابِ في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُۚ﴾ مَرجِعُه إلى واحدٍ منِ احتمالَين:

الأوّل: تلقينُهُمُ الجوابَ إنْ هُم كفّوا عنه، فلم يُجيبوا به مُكابرةً وعنادًا؛ لأنّهم في الواقع يُقِرّونَ به. "وحينئذٍ لا يُرادُ بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُۚ﴾ الجوابُ، ولكنْ تحريضُهُم إلى الجواب وتلقينُهُم كما هو المُتعارَفُ في المُناظَرةِ حين يريدُ الخصمُ التَّعنُّتَ والمُكابرةَ"[1] وحينئذٍ لا يستطيعونَ إنكارَه؛ لأنّه الجوابُ المُتعيَّنُ الّذي يستوي في تقريره هو ﷺ والخَصْمُ[2] ويؤيّدُ هذا الاحتمالَ ويُرجِّحُهُ توالي الاستفهامات المُرتّبةِ عليه.

الثّاني: أن يكونَ أمرًا بحكاية قولِهم واعترافِهم، بأنّ ربَّ السّماواتِ والأرضِ هو الله. وهذا الاعترافُ قد حكاه القرآنُ في غير مَوضِعٍ، منه قولُه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: 25] وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [العنكبوت: 61]، "كأنّه قيلَ: احْكِ اعترافَهُم، فَبَكِّتْهم بما يُلزِمُهُم منَ الحُجَّةِ، وألقِمْهُمُ الحَجَرَ"[3]، والسّياقُ كما رجَّحَ الوجهَ السّابقَ، فقد أبى اختيارَ هذا الوجه[4].

نُكتةُ إظْهارِ الاسْمِ الأعظمِ ﴿قُلِ ٱللَّهُۚ﴾:

في إظْهارِ اسمِهِ الأعظَمِ، إشعارٌ بعِلّةِ القُدرةِ الباهرةِ

في قولِه تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُۚ﴾ أظهرَ الاسمَ الجليلَ في المعاني الفخمةِ في النّفوس تفخيمًا لشأن المَخلوق، وتعظيمًا له، وتربيةً للمَهابةِ بما يتضمّنُه من إشعارٍ بعِلّة القُدرةِ الباهرةِ المُعجِزَةِ.

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/482.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/12.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/12.
(4) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/483، والآلوسيّ، روح المعاني: 7/121.

دَلالةُ تَكرارِ فعلِ الأمرِ ﴿قُلْ﴾:

تفرُّعُ الاستِفهامِ الإنـكـاريِّ على سابقِه التّقريريِّ

كرَّرَ فعلَ الأمر ﴿قُلْ﴾ مع الاستفهام الجديد ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾، وهو استفهامٌ مُتفرِّعٌ ومُرتَّبٌ على الاستفهام السّابقِ وجوابِه: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾؛ "لقصد الاهتمامِ بذلك التّفريعِ لِما فيهِ منَ الحُجّة الواضحةِ"[1].

فائِدةُ حذْفِ الجارِّ والمجرور (لهم) بعدَ (قل):

السّـؤالُ الموجَّهُ مَـنـطـقـيٌّ، ولا حاجةَ في إجابتِه إلى تفكيرٍ

عادةُ القرآن حَذفُ الجارّ والمجرور (لهم) بعد (قل) في السّؤال، وفي الجواب المُشتمِلِ عليه؛ وذلك للإيجاز[2]، وليبقى السّؤالُ مَفتوحًا ومَطروحًا لكلِّ مُنكِرٍ، وليس فقط الّذين شوفِهوا بالقرآن إبّانَ نزولِه. وفي حذفِه كذلك دلالةٌ على منطقيّة السّؤالِ الموجَّهِ، ومناسبتِه للحال، وأيضًا على تعيُّن الجوابِ ووجوبِه وإقناعِه، وكأنّ الجوابَ لبروزِه لا يحتاجُ إلى وقتٍ للتّفكير فيه. ومن هذا النّمطِ هذه الاستفهاماتُ الخمسةُ المُشتمِلةُ عليها الآيةُ، مَحَلُّ التّفسيرِ.

دَلالةُ الاستِفهامِ في ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾:

تَـوبـيـخُـهُـم لاتّـخـاذِهـم شركاءَ عاجِزين، وتركِهم عبادةَ اللهِ القادرِ المكّينِ

نوعُ الاستفهام هنا إنكاريٌّ وتوبيخيٌّ، وذلك أنّه لمّا كان هذا الاستفهامُ ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ مُرتَّبًا على الاستفهامِ التَّقريريِّ السّابقِ ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فقد ألزمَهُم به وبكَّتَهم. وقصدَ بالاستفهام إنكارَ الواقعِ، كما في قولكَ: أضَرَبْتَ أباكَ - إنكارًا لواقعٍ مُحرَّمٍ ما كان ينبغي أن يكونَ - لا إنكارَ الوقوعِ[3] على معنى: إذا تقرَّرَ أنّ ربَّ السّماواتِ والأرضِ، ومَن فيهما وما فيهما هو اللّه، فلماذا تتّخذونَ مِن دونِه أولياءَ؟ فإنّ هذا التّقريرَ يُلزمُكُم أن تُفردوه بالإيمان والعبادة، لا أنْ تُشركوا معه غيرَهُ، وكأنّه لا عقولَ لكُم.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/113.
(2) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/153.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/12.

دُخولُ الفاءِ العاطِفةِ بين همزةِ الاستِفهامِ والفعْلِ:

عَـطـفَـتِ الـفـاءُ مـا بـعـدَهـا على محذوفٍ قبلَها

الفاءُ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ عاطفةٌ ما بعدَها على محذوفٍ قبلَها بينها وبين همزة الاستفهام، والتّقديرُ: أبعدَ أنْ عَلِمتُموهُ ربَّ السّماواتِ والأرض اتّخذتُم من دونه أولياءَ[1].

التّعْبيرُ عنِ الاتّخاذِ بالماضي:

اتِّـخـاذُهُـم لـلأولـيـاءِ أمـرٌ مُتَحقّقٌ

عبَّرَ بالماضي في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾؛ لتحقُّقِ وقوعِه، فهو هنا يُعبِّرُ عن واقعٍ قد حصلَ بالفعل، فقدِ اتّخذوا أولياءَ من دون الله.

دَلالةُ ﴿مِّن﴾ في قولِه ﴿مِّن دُونِهِۦٓ﴾:

ما يُعبَدُ من دونِ اللهِ لا يَستحقُّ العبادةَ

الظرف (دونَ) من ظروف الأمكنةِ، ولا تَتَصَرَّفُ – على المشهورِ – إلا بالجرِّ بـ (مِنْ)، وهي؛ أي: ﴿مِّن﴾ في قوله تعالى: ﴿مِّن دُونِهِۦٓ﴾ زائدةٌ؛ لتأكيدِ أنّ ما يعبدُهُ هؤلاء بدلًا مِنَ الله ليس فقط أقلَّ وأدنى، ولكنّه أيضًا غيرُ مُستحِقٍّ للعبادة.

نُكتةُ إيثارِ لفْظِ ﴿دُونِهِۦٓ﴾ على (غيره):

للـهِ وحـدَه العلوُّ والكمالُ، ولـلـشّـركـاءِ الدّونيّةُ والتّردّي والخبالُ

آثرَ التّعبيرَ بـ (دون) على (غيره)، فلم يقُلْ مثلًا: (من غيره)؛ لأنّ كلمةَ (دون) مع دلالتِها على ما تدلُّ عليه (غير)، فإنّها تضيفُ بُعدًا آخرَ، وهو دَلالتُها على الدّونيّةِ والسَّفَلِ في المَنزِلة. وهكذا الحالُ، فكلُّ إلهٍ اتّخذوهُ من دون الله هو كذلك.

سِرُّ تَنْكيرِ لفْظِ (الأولياء):

بيانُ أنّ تَنْكيرَهم لِتَحْقيرِهم

تنكيرُ كلمةِ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ مُرادٌ به تحقيرُ شأنِ أوليائِهم وتقليلُه؛ فأين هذه الأصنامُ العاجزةُ منَ الإلهِ الخالقِ القويِّ القادرِ؟!

سِرُّ تَقْديمِ المجرورِ ﴿مِّن دُونِهِۦٓ﴾ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾:

مُقتضَى التَّقْديمِ التّشريفُ

قدّمَ المجرورَ ﴿مِّن دُونِهِۦٓ﴾ على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، مع أنّ الأصلَ تقديمُ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/522. وهذا مذهب الزّمخشريّ فيها، سواءٌ في هذا المثال أو في أمثاله، وغيرُه يرى أنّ الهمزةَ مُقدَّمةٌ من تأخير، لكونِ الصّدارةِ من حقّها.

المرفوعِ ثمّ المنصوبِ ثمّ المجرورِ؛ وذلك لأنّه أُضيفَ إلى ضمير ﴿ٱللَّهُ﴾، فالضّميرُ في المجرورِ ﴿دُونِهِۦٓ﴾ عائدٌ على ﴿ٱللَّهُ﴾، وقد اقتضى هذا تقديمَه؛ لكونِه الأشرفَ، فالأشرفُ قطعًا هو ما أُضيفَ إليه ضميرُ ﴿ٱللَّهُ﴾[1]، ثمّ أنّ مَحطَّ شناعةِ الفعلِ اتّخاذُ الأولياءِ من دونِ اللّه، فضلًا عن عُمومِ الاتّخاذِ.

وَجْهُ التّعبيرِ عن ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ بالجمْعِ:

عبَّرَ عنِ الأولياء بالجمْعِ الدّالِّ على الكثرةِ (أفْعِلاء) كـ(أغنياء)؛ أخْذًا منَ الواقع؛ لأنّهم في الواقع اتَّخذوا من دون اللّه آلهةً، لا إلهًا واحدًا؛ فأوثانُهُم كثيرةٌ مُتعدِّدةٌ، بتعدُّدِ قبائلِهم وأفرادِهم.

أوْثــانُــهُــم وآلهتُهُم كثيرةٌ مُتنوّعةٌ، ولكنّها لا تُغني عنهم شيئًا

إيثارُ التّعبيرِ بالأولياءِ دونَ الأربابِ:

آثرَ التّعبيرَ بلفظ الأولياءِ دونَ الأربابِ؛ لأنّ التّعبيرَ به أعمُّ منَ التّعبير بالأربابِ، من حيث إنّ الوليَّ والنّاصرَ قد يكونُ ربًّا، وقد لا يكونُ، فهُم وُبِّخوا على الوصْفِ الأعمِّ، وهو طلبُهُمُ النّصرةَ من غير اللّه، فيلزمُ منه الذّمُّ على الوصفِ الأخصِّ، وهو اتِّخاذُهُم أربابًا من دون اللّه من بابٍ أحرى. وعلى هذا؛ فلو قال: (اتّخذتُم من دونه أربابًا) لأفادَ التّوبيخَ على هذا الوصْفِ الأخصِّ، لا على ما دونَه، وهو مُطلَقُ النّصرةِ[2].

التّـوبـيـخُ على الوصْفِ الأعَمِّ، مُقتضٍ لحُصولِه عـلى الـوصْـفِ الأخَصِّ

دَلالةُ جملةِ الصّفةِ ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾:

جملةُ ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ صفةٌ لـ﴿أَوْلِيَآءَ﴾، فالجُملُ بعد النّكرات صفاتٌ، والمقصودُ منها لفتُ أنظارِ المُخاطَبين، وتنبيهُ السّامعين للنّظرِ في تلك الصّفةِ والتّدقيقِ فيها، فإنّهم إنْ تَدَبَّروا عَلِموها، وعَلِموا أنّ مَن كانَت تلك صفتَهُ فليسَ بأهلٍ لأنْ يُعبَدَ[3].

عَجَبًا لمعبودٍ لا يملِكُ جلْبَ نفْعٍ لنفسه، ولا دفعَ ضُرٍّ عنها

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/425، والسّيوطيّ، معترك الأقران: 2/336.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/425، والسّيوطيّ، معترك الأقران: 2/336.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/113.

دَلالةُ نفْيِ الملكيّةِ للنّفس:

فـاقـدُ الـشّيء لنفسِه، لا يملِكُ أن يُعْطيه غيرَه

دلَّ التّعبيرُ ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ﴾ بنفْيِ ملكيّةِ الأولياء لأنفسِهم نفعًا ولا ضرًّا، دون أن يقولَ لهُم: (لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ)؛ للدّلالة على بالغِ عجْزِهم، فإنْ كانَت معبوداتُهُم لا تملِكُ أن تجلبَ لنفسِها نفعًا، ولا أن تَدفعَ عنها ضُرًّا، فكيفَ تستطيعُ فعلَ ذلك لعابِديها؟ إنّ فاقدَ الشّيءِ لنفسِه، لا يملِكُ أن يُعطيَه غيرَهُ.

تَوْجيهُ عطْفِ الضُّرِّ على النّفع في السّياقِ:

اسْـتِـقـصـاءُ حـالاتِ عـجْـزِ الأولـيـاء، مـنَ البيانِ المُفصِحِ عنِ المُرادِ

عَطَفَ الضُّرَّ على النّفع، وكان يمكنُ أن يكتفيَ بالنّفع فيدلَّ عليه، وذلك "استقصاءٌ في عجْزِهم"[1]؛ أي: بالإتيان على جميع الحالاتِ الّتي تُظهرُ حالةَ هذا العَجْزِ.

سِرُّ تَنْكيرِ النّفعِ والضُّرِّ:

النّكرةُ في سياقِ الـنّـفْـيِ مفيدةٌ للعُمومِ

تنكيرُ النّفعِ والضُّرِّ هنا؛ لإفادةِ العُمومِ، فـ﴿نَفْعًا﴾ و﴿ضَرًّا﴾ نَكرتان وقعَتا في سياق النّفي، فأفادَتا العُمومَ؛ والمعنى: لا يملِكونَ لأنفسِهم جلبَ نفعٍ قليلًا كان أم كثيرًا، ولا دفعَ ضرٍّ قليلًا كان أم كثيرًا.

نُكتةُ تَقْديمِ نفْيِ النّفعِ على نفْيِ الضُّرِّ:

تَـقْـديـمُ الـنّـفعِ لـكونِ تحصيلِه الـغـايـةَ مـنَ التّصرُّفاتِ

قدَّمَ نفيَ النّفع هنا على دفع الضُّرّ، مع أنّ الأصلَ تقديمُ درْءِ المَفسدةِ على جلْبِ المَنفعةِ؛ لأنّ المَقامَ يَقْتضيه في إثبات عجْزِ الأولياء؛ وذلك أنّ النّفعَ هو المقصودُ بالذّات مِنَ التّصرُّفات وبذلِ الجهود، فإذا عَجَزَ الأولياءُ عمّا يكون الحرصُ عليه أكثرَ – وهو جلبُ النّفع – فإنّهم عن غيره أعجزُ بطريق اللّزوم، ولا يتحقَّقُ هذا المعنى هنا لو قدَّمَ نفيَ الضُّرِّ على نفي النّفع؛ "لأنّه لا يَلزَمُ من عدم القُدرةِ على دفع الضُّرِّ عدمُ القُدرةِ على جلْبِ النّفع... فقدَّمَ النّفعَ ليكونَ الثّاني تأسيسًا، وزيادةً في بيان عجْزِهم"[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/113.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/425.

عِلّةُ تَكرارِ لفظِ (لا) في قوله ﴿وَلَا ضَرًّا﴾:

تـأكـيـدُ نـفـيِ اسْتطاعةِ دفْعِ الضُّرِّ

﴿وَلَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا ضَرًّا﴾ زائدةٌ لتأكيد نفْيِ استطاعتِهم دفعَ الضُّرِّ عن أنفسِهم؛ إثرَ الإخبارِ عن عدم استطاعتِهم جلْبَ النّفعِ لها.

نُكتةُ تَكرارِ (لا) النّافيةِ:

(لا) الثّانيةُ تُفيدُ التّصريحَ المُفيدَ، بعُمومِ النّفيِ بالتّأكيدِ

تَكرارُ (لا) أفادَ ورودَ النّفي على وقوعِ فِعلَي النّفع والضُّرِّ حالَ الاجتماع، وفي حالِ الانفرادِ؛ فالمعنى: لا يوقِعون شيئًا منهما[1]. فالتّأكيدُ بـ (لا) الثّانيةِ يفيدُ التّصريحَ بعُموم النّفي، إذ بدونِها ربّما يُحمَلُ اللّفظُ على نفيِ الاجتماع[2].

بَلاغةُ الفصْلِ في جملة ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى﴾:

إقـامـةُ الـدّلـيـلِ عـلـى صِـحّـةِ كَـوْنِ رُبـوبـيّـةِ الـسّـمـاواتِ والأرضِ لله

جُملةُ ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى﴾ استفهامٌ ثالثٌ، هو بمثابةِ إقامةِ الدّليلِ المُؤكِّدِ على صحّة الجوابِ الّذي أُجيبَ به عنِ الاستفهام الأوّلِ المُقرِّرِ بأنّ ربَّ السّماواتِ والأرض هو ﴿ٱللَّهُ﴾، وهذا هو علّةُ فصْلِه، وعدمِ عطفِه.

تَوْجيهُ الاسْتفهام في ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى﴾:

لا عـقـلَ لِـمَـن يُـسـاوي بـيـنَ الـضّـديـن؛ العمَى والبصرِ

الاستفهامُ في قوله ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ إنكاريٌّ مُتضمِّنٌ معنى النّفي[3]، وفيه أيضًا تهكُّمٌ بالكافرين وتوبيخٌ لهم[4]؛ لأنّ حالَهُم في العمى عنِ الحقِّ، باتّخاذِهم أولياءَ من دون الله، أشبهَ حالَ الأعمى الّذي لا يُبصِرُ النّورَ الّذي أمامَه. ومن جملة أهدافِه أيضًا: إظهارُ مزيّةِ المُؤمنينَ بالله على أهل الشّركِ، بنفْيِ التّسويةِ بينَهما، بعدَ أن أبطلَ في الاستفهامَين السّابقَين استحقاقَ آلهتِهم العبادةَ[5].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/428.
(2) السّيوطيّ، نواهد الأبكار: 2/270.
(3) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/152.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/3921.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/114.

سِرُّ تَقْديمِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ على ﴿وَٱلْبَصِيرُ﴾:

ناسبَ وصْفُ العمى ما عُرِفَ من شَنيعِ كُفْرِهم

قدَّمَ الأعمى على البصير؛ لأنّ المُرادَ نفيُ مُساواتِه به[1]، ولمناسبتِه الحديثَ عنِ الكُفران والجحودِ، باتّخاذِ أولياءَ من دون الله تعالى، فقَدَّمَ ما يوائِمُهُ من وصْفٍ، وهو العمى، بما يحملُهُ من دلالة نفْيِ النّظَرِ والتّأمُّلِ.

دَلالةُ ﴿أَمْ﴾ في ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾:

استِئنافُ حالةٍ أُخرى من حالاتِ التّسويةِ بين الضِّدَّين

﴿أَمْ﴾ مُنقطِعةٌ بمعنى (بل)، وهي هنا للإضراب الانتقاليِّ في التّشبيه، حيث انتقلَ الكلامُ بعدَها لتشبيهٍ آخرَ[2]، فبعدَ أن شبَّهَ كلًّا مِنَ المُؤمنِ والكافرِ بالأعمى والبصير؛ لغرَضِ نفْيِ التّسويةِ بينَهما، انتقلَ ليُشبِّهَ الكفرَ والإيمانَ بالظّلماتِ والنّورِ، لنفس الغرَضِ، وجعلَ ذلك تشبيهًا - على قول ابنِ عاشور - بيانُهُ: أنّ "نفيَ التّسويةِ بين الحالَين، يتضمَّنُ تشبيهًا بالحالَين، وهذا من صيغِ التّشبيهِ البليغِ"[3]. وسيأتي أنّ هذا من باب الاستعارةِ التّصريحيّةِ[4].

تَوْجيهُ الاسْتِفهام في جملةِ ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾:

لا يَستَوي الكفرُ والإيمانُ، كما لا تَستَوي الظّلماتُ والنّورُ

الاسْتفهامُ هنا كالاستفهامِ السّابقِ ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، فهو أيضًا إنكاريٌّ مُتضمِّنٌ معنى النّفي؛ أي: نفْيُ التّسويةِ بين الكفر والإيمانِ يُشبهُ عدمَ التّسويةِ بين الظّلمات والنّور، وفيه أيضًا ذمٌّ وتقبيحٌ للكفرِ ومدحٌ للإيمان، وتهكُّمٌ بالكافرين ومدحٌ للمُؤمنين.

بَلاغةُ الاسْتِعارتَين التّصْريحيتَين في سياقِ الآية:

بَلاغةُ المَجازِ في التّنفيرِ منَ الكفرِ، والتّرغيبِ في الإيمانِ

في جملتَي الاستفهام ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ استعارتان تصريحيّتان أصْليّتان؛ إذِ

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/152.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/114.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/114.
(4) والخلاف في هذا حكاه الشّهاب في حاشيته على تفسير البيضاويّ: 5/230.

استعارَ في الأولى لفظَ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ للكافر، ولفظَ ﴿وَٱلْبَصِيرُ﴾ للمُؤمن، وصرَّحَ بالمُستعار – المشبَّه به – فيهما بعد حذفِ المشبَّه فيهما أيضًا، وكذلك فَعَلَ في الجملة الثّانية، فقد استعارَ لفظَ ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ للكفر، ولفظَ ﴿وَٱلنُّورُ﴾ للإيمان، وحذفَ اللّفظَين المُشبَّهين، وصرَّح باللّفظَين المُستعارَين. وهدفُ هاتين الاستعارتَين بيانُ علاقةِ المُشابَهةِ بين المُشبّهِ والمُشبّهِ به في الجُملتَين تنفيرًا وتحذيرًا ممّا يحملُهُ المشبّهُ فيهما من سوءِ المعنى وحَقارَته، ولفتًا إلى ما يحملُه المشبَّهُ به من وضاءَةٍ ومَلاحةٍ ترغيبًا فيه.

وفي هذه الاستعارة تتحدَّدُ الصّلةُ الوثيقةُ بين الكفرِ والعَمى، وتتحدَّدُ كذلك شدّةُ ضلالِ الكافر، فهو أعمى في ظلامٍ، والعمى وحدَه حاجبٌ لرؤيتِه شيئًا. فكيف إذا كان هذا الأعمى في ظلامٍ فهو أشدُّ عُرضةً للهلاك، حيث لا يتّقي بنفسه الشّرَّ، وتراه لتخبُّطِه في الظّلام يحكمُ على الأشياء أحكامًا خاطِئةً. والمُؤمِنُ بصيرٌ، والإيمانُ نورٌ. وهنا كذلك تتحدَّدُ الصّلةُ القويّةُ بين الإبصار والنّور؛ بمعنى: الإيمانِ، وتتحدَّدُ كذلك درجةُ هِداية المُؤمنِ؛ لأنّه مُبصِرٌ في نورٍ[1].

قال عبدُ القاهر الجرجانيُّ: "استعارةُ النّور للبيان والحُجّةِ، فهذا شَبَهٌ أُخِذَ من محسوسٍ لمَعقول، ألا ترى أنّ النّورَ مُشاهَدٌ مَحسوسٌ بالبصر، والبيانُ والحجّةُ ممّا يُؤدّيه إليك العقلُ من غير واسطةٍ منَ العين أو غيرها منَ الحواسِّ... والنّورُ يُستعارُ للعلم نفسِه أيضًا والإيمانِ، وكذلك حُكمُ الظّلمة، إذا استُعيرَت للشُّبهةِ والجهلِ والكفرِ؛ لأنّه لا شُبْهَةَ في أنّ الشُّبَهَ والشّكوكَ منَ المعقول، ووجهُ التّشبيه أنّ القلبَ يحصُلُ بالشُّبهةِ والجهلِ في صفة البصرِ، إذا قَيّدَه دُجَى اللّيل فلم يجدْ مُنصرَفًا، وإنْ استُعيرَت للضّلالة والكفر، فلأنّ صاحبَهُما كمَن يسعى في الظّلمة، فيذهَبُ في غير الطّريقِ، وربّما دُفِعَ إلى هُلْكٍ، وتردَّى في أُهوية"[2].

العُدولُ مِنَ الاستفهامِ بالهمزةِ إلى الاستفهامِ بـ ﴿هَلْ﴾:

عَدَلَ عنِ الاستفهام بالهمزة إلى الاستفهام بـ ﴿هَلْ﴾ لإفادةِ تحقيقِ نفْيِ المُساواةِ

(1) المطعنيّ، خصائص التّعبير القرآنيّ وسماته البلاغيّة: 2/212.
(2) الجرجانيّ، أسرار البلاغة، ص: 66 - 67.

إنْـكـارُ وُقـوعِ الاسْـتِـواءِ بينَ المُتضادَّين

بين الأعمى والبصير[1]، فضلًا عن إنكارِ وقوعِ الاستواءِ بينَ المُتضادّين، فالاستفهامُ بـ ﴿هَلْ﴾ يفيدُ إنكارَ وقوعِ الشّيءِ، فضلًا عنِ النّفي[2].

عِلّةُ إظْهارِ حرف ﴿هَلْ﴾ بعدَ ﴿أَمْ﴾:

إظْهارُ (هل) بعدَ (أم) يُفيدُ تَحْقيقَ الاسْتِفهامِ

العلّةُ في إظهار حرفِ الاستفهام ﴿هَلْ﴾ بعدَ ﴿أَمْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾؛ هي "إفادةُ تحقيقِ الاستفهام، وذلك ليسَ ممّا تُغني فيهِ دلالةُ (أم) على أصل الاستفهام، ولذلك لا تَظهَرُ الهمزةُ بعدَ (أم) اكتِفاءً بدلالة (أم) على تقديرِ استفهامٍ"[3].

سِرُّ جمْعِ الظّلماتِ وإفرادِ النّورِ:

طَـريـقُ الـحـقِّ واحـدٌ، وسُـبُـلُ الـضّـلالِ مُتشعِّبةٌ

جمعَ الظّلماتِ لتعدُّدِ طرُق الشّكِّ وكثرةِ مَداخلِه، وأفردَ النّورَ لاتّحادِ طرقِ الإيمان[4]؛ إذ إنّ الإيمانَ مُنحصِرٌ في اتّباع الصّراطِ المُستقيم، الّذي بلغَهُ الرّسولُ الكريمُ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشّورى: 52 - 53].

نُكتةُ تَقْديمِ الظّلماتِ على النّور:

تَـقْـديـمُ ذِكْـرِ الأدنـى عـلـى الأعـلى في نـفْـيِ التّسْويّةِ بينَهما

نُكتةُ تقديمِ الظّلماتِ على النّور يُشبهُ سرَّ تقديمِ الأعمَى على البصير؛ إذِ المقصودُ هنا أيضًا يُشبهُ المقصودَ هناك، وهو نفيُ التّسْويةِ بينَهما[5]، وليجاورَ كلٌّ بما يُناسبُهُ، فيُقدِّمُ ما يُقابِلُ الأوّلَ، ويُؤخِّرُ ما يُقابِلُ الآخرَ.

بَلاغةُ الطِّباقِ بين الأضْدادِ في السّياقِ:

اسْـتِـعْـمـالُ الطِّباقِ لِتَنْشيطِ صورةِ الكُفرِ في عددٍ منَ الأضْدادِ

في هذه المُتقابلات بالتّضادِّ (النّفعِ والضُّرِّ)، و(العمى والإبصارِ)، و(الظّلماتِ والنّورِ) طباقُ الإيجاب، وهدفُهُ: إبرازُ الفرقِ بينَ كلِّ واحدٍ

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/154.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 7/214.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/114.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/436، والآلوسيّ، روح المعاني: 11/360.
(5) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/154.

منها وما يُضادُّه، ونفيُ التّسْويةِ بينَهما، تحذيرًا وتنفيرًا من سيِّئِها، وترغيبًا وتحفيزًا للنّهوضِ بطيِّبِها.

تَوْجيهُ الاسْتِفهام في جملةِ ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّـهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ﴾:

(الـخَـلْـق) أولَى عِللِ الرُّبوبيّةِ، ولا يَسْتوي مَن خَـلَـقَ ومَـن لم يَخْلُقْ

﴿أَمْ﴾ هنا مُنقطِعةٌ؛ أي: بمعنى: (بل) الّتي للإضراب، والإضرابُ هنا انتقاليٌّ؛ إذِ انتقلَ من غرض نفْيِ التّسْويةِ بين كُلٍّ منَ الأعمى والبصير، والظّلماتِ والنّورِ، إلى غرضٍ آخرَ، وهو الإنكارُ عليهم؛ حيثُ جعلوا للّه شركاءَ ليسَت لديهم أولَى عِللِ الرُّبوبيّة وهي الخَلْقُ، كما دلَّ عليه قولُه سُبحانَه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النّساء: 1].

وهناك همزةٌ مُقدَّرةٌ مفيدةٌ للاستفهام الإنكاريِّ التّهكُّميِّ التّوبيخيِّ دلَّت عليها ﴿أَمْ﴾؛ أي: بل أجَعَلوا ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ﴾؟ والإنكارُ هنا للواقع[1] إنْ كانَ مُتَّجهًا إلى جعلِهم للّه شركاءَ، أو هو للوقوعِ إنْ كانَ مُتَّجهًا إلى قوله: ﴿خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ﴾؛ لأنّهم لم يجعلوا للّه تعالى شركاءَ خَلقوا كخلقِه[2].

فنُّ التَّهكُّمِ في جملةِ ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّـهِ شُرَكَآءَ﴾:

الالْتِفاتُ عنهم تـهـكُّـمٌ بـهـم، واسْتِدراجٌ لحالِهم

في توجيه هذا الاستفهامِ إليهم بأسلوبِ الالتفاتِ عن خطابِهم إلى الغَيبةِ مُعرِضًا عنهم، وكأنّهم غيرُ مَوجودين، ما يدلُّ على التَّهكُّمِ بهم، وتوبيخِهم[3]، وإهمالِ شأنِهم؛ وهُم أهلٌ لذلك؛ لأنّهم أوّلًا: جعلوا للّه شركاءَ. ثانيًا: وليتهم إذ جعلوا له شركاءَ كان لشركائِهم منَ الصّفاتِ ما يبعثُ على إشكال الأمرِ عليهم واشتباهِه، فيكونُ لهم عذرٌ في عبادتِهم، لكنْ أنَّى لهُمُ العُذرُ في عبادتِهم، وما عبدوا إلّا أصنامًا لا حراكَ فيها، ولا تملِكُ لنفسِها

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/3922.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/13.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/371.

نفعًا ولا ضرًّا، فأينَ هي منَ الإلهِ الّذي خلقَهُم؟ ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ١٧﴾ [النّحل: 17].

سِرُّ تَقْديم الاسمِ الأعْظَمِ، والتّصْريحِ به:

جَعْلُ الشّركاءِ مَحلَّ الإنكارِ تأكيدٌ لوَحدانيّة الله وإقرارٌ

قدَّمَ الاسمَ الجليلَ (اللّه) فقال: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾، ولم يقُلْ: (أم جعلوا شركاءَ للّه)؛ لأنّ جَعْلَ الشّركاءِ له سبحانَه هو مَحلُّ الإنكارِ[1]، وفيه إظهارٌ لِعظَمِ ما اقترفوه مِن إثمٍ؛ إذِ استهانوا بمَن له الصّفاتُ العُلى، خالقُ الكونِ، وما فيهِ ومَن فيه جلَّ تعالى عمّا يَصفون.

عِلّةُ تَنْكيرِ لفْظِ ﴿شُرَكَآءَ﴾ في السّياقِ المُحكَمِ:

التّحْقيرُ بالتّنْكيرِ مِن أساليبِ التّوبيخِ والنّكيرِ

نكَّرَ ﴿شُرَكَآءَ﴾ فقالَ: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾، ولم يقُلْ: (الشُّرَكاء) تحقيرًا لهم، وتقليلًا من شأنِهم؛ فهُم أحقرُ وأقلُّ مِن أن يُعرَّفوا، مع أنّ مِن أغراضِ التّعريفِ أحيانًا الذّمَّ والتّحقيرَ، لكنّه حين يُنالُ بالتّنكير، فهو أقوى كما لا يَخفَى.

بَديعُ تَرتيبِ الاسْتِفهاماتِ، والحِكْمةُ فيه:

اللّه ربُّ كلِّ شيءٍ، وكلُّ شريكٍ مُتَّخَذٍ، فهو باطلٌ وغيٌّ

اشتملَت هذه الآيةُ: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ قُلِ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ لَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ نَفۡعٗا وَلَا ضَرّٗاۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ على خمسةِ اسْتِفهاماتٍ، وهي مُترابطةٌ مُتراتبةٌ؛ فالاسْتِفهامُ الأوّلُ منها تقريريٌّ، غرَضُه تقريرُهُم بأنّ ربَّ السّماواتِ والأرض هو اللّه، وما بعدَه مِن استفهاماتٍ هي للإنكار، بعضُها لإنكار الوقوعِ، وبعضُها لإنكار الواقعِ[2]، وفيها أيضًا إقامةُ الدّليلِ على إبطال اتّخاذِ شُركاءَ للّه، وتدعيمِ أنّه لا إلهَ سِواه. وبهذا التّرابُطِ تظهرُ خاصيّةُ التّماسُكِ النّصّي بين هذه الجُملِ الاستفهاميّةِ، فهي

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/155.
(2) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/152.

على تعدُّدِها، وتنوُّعِ أغراضِها خادِمةٌ للاسْتِفهام الأوّلِ المُقرِّرِ أنّ ربَّ كلِّ شيءٍ هو اللّه وحدَه دونَ سواه.

دَلالةُ الفاءِ في قولِه تعالى ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾:

لا يَتشابَهُ خلْقُ اللهِ مع غيرِه، إلّا على المُشرِكين المُذبذَبينَ

الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ عاطفةٌ، عطفَت جملةَ ﴿فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ على جملةِ: ﴿خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾، وكلتاهُما صِفتان لـ ﴿شُرَكَآءَ﴾[1]، وتحتملُ الفاءُ أن تكونَ للسّببيّةِ؛ أي: تشابَهَ الخَلْقُ بسَبَبِ ذلك[2].

التَّعْبيرُ بالفعْلِ ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ ماضيًا بصيغةِ (التَّفاعل):

قِمّةُ التّشابُهِ حُصولُ المُشاكَلةِ بين المُتشابِهين حدَّ الالْتِباسِ

تدلُّ صيغةُ التّفاعُلِ على التّشارُكِ في الفعل؛ يعني أن يُسهِمَ كلُّ واحدٍ منَ الطّرفَين بنسبةٍ في الفعل، تأمّلْ هذا في قولِكَ: تشارَكَ فلانٌ وفلانٌ، أو قولِك: تقاتَلَ فلانٌ وفلانٌ. وعليه فقد دلَّت صيغةُ ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ على شِدّةِ المُشاكَلةِ بين الطّرفَين بما يَلتَبِسُ حتّى لا يَفصِلَ فيهِ بينَ أحدِ الشّيئين والآخر[3].

إيثارُ لفْظِ الخَلْقِ في السّياقِ الحكيمِ:

مَعبودٌ مَخلوقٌ، يَفنَى ويَزولُ، فأين العقولُ؟

وآثرَ هنا التّعبيرَ بلفظ الخَلْقِ، لِلَفْتِ نظرِهِم إلى كونِهم يَعبدونَ آلهةً مَخلوقةً، لا خالِقةً، فماذا فيها مِن مُقوِّماتِ الرُّبوبيّة والألوهيّةِ، وهي مَخلوقةٌ؟

سِرُّ تَكرارِ لفْظِ الخَلقِ بمُشتقّاتِه:

الشّيءُ إذا تكرَّرَ تقرَّرَ

كرَّرَ لفظَ الخلقِ باشتقاقاتٍ مُتعدِّدةٍ؛ ليؤكِّدَ دليلَ الخالقيّةِ، وأهمّيّتَه في إثبات صحّةِ الرُّبوبيّةِ، فمَن ليس خالِقًا، هو قطعًا ليس ربًّا، فإذا أُضيفَ إلى ذلك كونُه مَخلوقًا، لم يبقَ له من حظِّ الرّبوبيّة شيءٌ.

وتوسُّلًا لتقرير هذا حرصَ القرآنُ على أن يَقرعَ هذا اللّفظُ مَسامِعَهم بصيغٍ شتّى واشتقاقاتٍ مختلفةٍ، ليتقرَّرَ مرادُهُ في لحظ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/115.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/484.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/314.

دليلِ الخَلقِ كمُقوِّمٍ أساسيٍّ في صحّة الرُّبوبيّةِ، والشّيءُ إذا تكرَّرَ تقرَّرَ، كما يُقال.

بَلاغةُ التّشْبيه في ﴿خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ﴾:

دَلالـةُ التّشْبيه عـلى المُبـالـغـةِ في إثـبـاتِ عـجْزِ آلهتِهم

إذا كان التّشبيهُ أحدَ الوسائلِ البلاغيّةِ في التّصوير والتّقريب؛ فإنّه قد استُعمِلَ هنا مُبالغةً في إثبات العَجزِ لآلهتِهم على سبيل الاسْتدراجِ، وإرخاءِ العِنانِ، حيثُ أنكرَ عليهم أوّلًا اتّخاذَهُم من دونِه شركاءَ، ووَصفَها بأنّها لا تملكُ لأنفسِها نفعًا ولا ضَرًّا، ثمّ أنكرَ عليهم ثانيًا على سبيل التَّدرُّجِ وصْفَ الخَلقِ أيضًا[1].

دَلالةُ شِبْه الجملةِ ﴿عَلَيْهِمْۚ﴾ في السّياقِ:

ما كانَ للشّركاء خَـلـقٌ كـخَـلـقِ الـلـه تـعـالى، حـتّـى يَـلـتَـبسَ الأمـرُ عليهم في عبادتِهم

للتّعبيرِ بقوله: ﴿عَلَيْهِمْۚ﴾ دورٌ مُتمِّمٌ لِما قامَت به جملةُ التّشبيهِ السّابقةِ، ثمّ التّعبيرِ بصيغة ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾، حيث تعاضدَت ثلاثتُها على تصوير شِدّةِ التّشابُهِ بينَ خلْقِ الشّركاءِ – لو كان – وخلقِ اللّه، تصويرًا بليغًا؛ بدا معه كأنّ شدّةَ المُشاكَلةِ بينَهما قد بلغَت حدًّا لم يَدَعْ لهُم من سبيلٍ في وجوبِ التَّعلُّقِ بشركائِهم والوثوقِ بهم، وكأنّها – لقوّتِها – واقعٌ قد فُرِضَ عليهم فرضًا، بما يوجِبُ لهُم العذرَ فيما فعلوا. ويُساعدُ هذا المعنى ما ذكرَهُ القونويُّ من تضمُّنِ ﴿فَتَشَٰبَهَ﴾ معنى الاشتباه؛ تعليلًا منه لتعدّيهِ بالحرف (على)؛ أي: يَشتبهُ الأمرُ عليهِم حدَّ الالتباس، "فيَظنّون أنّهُم مِثلُهُ تعالى في استحقاقِ العبادةِ، لكونِهم مِثلَهُ في الخالقيّةِ"[2].

تَوْجيهُ جملةِ الأمرِ ﴿قُلِ ٱللَّـهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾:

إفْحامُ المُشركين بـتـقـريـرِ كـوْنِ الـخـالـقـيّـةِ لله وحدَه

قولُهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ أمرٌ موجَّهٌ للرّسول ﷺ، بأنْ يقولَه للمُشركين الّذين لن يملكوا معه سوى التّسليمِ؛ إذ ليسَ في إمكانهم ادّعاءُ أنّ آلهتَهم تَخلقُ شيئًا.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/122.

(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/485.

دَلالةُ قولهِ ﴿قُلِ ٱللَّـهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىۡءٍ﴾ على القَصْرِ:

قولهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىۡءٍ﴾، يفيدُ حصْرَ خلْقِ كلِّ المَوجوداتِ باللّه تعالى، فلا خالقَ غيرُهُ، والقصرُ هنا مُستفادٌ من تقديم المُسنَدِ إليه ﴿ٱللَّهُ﴾، مُعرَّفًا بالألف واللّام[1].

لا خالِقَ إلّا الله، وكلُّ مَخلوقٍ هو دليلٌ على بديعِ ما سَوّاهُ

بَلاغةُ الفَذْلَكةِ في سياقِ الآيةِ الكريمةِ:

جملةُ ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىۡءٍ﴾ فذلكةٌ لِما تقدَّمَ ونتيجةٌ له، فإنّه لمّا جاء الاستفهامُ التّوبيخيُّ في ﴿أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾، وفي ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾، كان بحيث يَنتُجُ أنّ أولئك الّذين اتّخذوهُم شركاءَ للّه، والّذين تَبيَّنَ قُصورُهم عن أن يَملِكوا لأنفُسِهم نَفعًا أو ضَرًّا، وأنّهُم لا يَخلُقونَ كخلقِ اللّه إنْ هُم إلّا مَخلوقاتٌ للّه تعالى، وأنّ اللّه خالقُ كلِّ شيءٍ، وما أولئكَ الأصنامُ إلّا أشياءُ داخِلةٌ في عُموم كلِّ شيءٍ، وأنّ اللّه هو المُتوحِّدُ بالخَلق[2].

أصْنامُهم شيءٌ ممّا خلقَ الله، فكيف تُعبَدُ مِن دونِه؟

تَكْرارُ إظْهارِ الاسْمِ الأعظَمِ ﴿ٱللَّـهُ﴾:

إظهارُ الاسم الجليلِ ﴿ٱللَّهُ﴾ وتكرارُه مظهرٌ لتربيةِ المَهابةِ في قلوب المُخاطَبين؛ لعلَّهم أن يفيقوا من غيِّهم، ويثوبوا إلى رشدِهم.

تَربيَةُ المَهابةِ والهَلَعِ في القلوبِ المُنكِرةِ، بذِكْرِ الاسْمِ الجَليلِ (الله)

إيثارُ اسْمِ الفاعلِ ﴿خَـٰلِقُ﴾:

التّعبيرُ باسْمِ الفاعل هنا دالٌّ على ثبوت حُكمِ الخالقيّةِ للّه، ودوامِها له جلّ في علاه؛ إذ إنّه ليسَ لأحدٍ سواهُ أن يَخلُقَ.

ليسَ لأحدٍ أن يَخلُقَ إلّا الله، خالقُ الوجودِ، وموجِدُ كلِّ مَوجود

دَلالةُ لفْظِ ﴿كُلِّ﴾ في سياقِ الآيةِ الكريمةِ:

﴿كُلِّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىۡءٍ﴾ دالّةٌ على العُموم، فما مِن شيءٍ إلّا هو مَخلوقٌ للّه ﷻ، بما في ذلك هُم وآلهتُهُم.

خالقُ اللهِ تعالى، يشمَلُ عمومَ المَخلوقاتِ

سِرُّ تَنْكيرِ لَفْظِ ﴿شَىۡءٍ﴾:

تَنكيرُ ﴿شَىۡءٍ﴾ دالٌّ على أنّ كلَّ ما في الكون كَبُرَ أو صَغُرَ، هو من

(1) القونوي وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاويّ: 10/485.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 13/115.

خلْقِ اللّه، بما في ذلك أصنامُهم، فما هي "إلّا أشياءُ داخِلةٌ في عُموم كلِّ شيءٍ"[1].

كلُّ شيءٍ كَبُرَ أو صَغُرَ، فهو مِن خلْقِ الله تعالى

بَلاغةُ وصْلِ جملةِ الفاصِلةِ:

جملةُ الفاصلةِ وهي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ معطوفةٌ على قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ على أنّه من جملة مَقولِ القولِ؛ والمعنى: أنّه ﷺ مأمورٌ بأن يقولَ لهُم: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، وأن يقولَ لهُم: ﴿وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾[2]، وهذا هو الأظهرُ.

مُسَوِّغُ الوَصْلِ بين الجُملتَين، كونُهما مَقولَ القولِ

بَلاغةُ القصْرِ في قوله ﴿وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾:

دلّ قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ على قصر هاتين الصِّفتَين عليه، إذ هو وحدَه دونَ غيرِه المُتفرِّدُ بالوَحدانيّةِ والقهرِ، بحسبِ ما أفادَه تقديمُ الضّمير المُنفصِلِ ﴿وَهُوَ﴾ عليهما مع تعريفِهما، كما في قولِك: هو المُنطلِقُ[3].

الوَحْدانيّةُ والقَهرُ صِفتان لِتَجلّياتِ عظَمةِ الله الخالِقِ

إيثارُ اسمَي ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ و﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ دونَ غيرِهما:

أمّا اسمُ ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ فالغرَضُ منه دفعُ دعوَى التّشريكِ الّتي عملتِ الآيةُ باستفهاماتِها المُتعدّدةِ على إبطالِها؛ أي: هو الواحدُ الّذي ليسَ له مثيلٌ ولا شبيهٌ، فلا يُجانِسُهُ شيءٌ، وكلُّ ما سواهُ لا يَخلو عن مُجانِسٍ يُماثِلُه، وأين رُتبةُ مَن يُماثِلُ من رُتبةِ مَن لا مِثلَ له؟[4]، وأمّا اسمُ ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ فمُرادٌ منه بيانُ أنّهُم وآلهتَهم مَقهورون تحتَ قُدرةِ اللّه، فكيف يكونُ المَقهورُ إلهًا؟ كما أنّ فيه إشارةً إلى ما يُعرَفُ بـ "بُرهانِ التّمانُعِ فإنّ أربابَهُم مُتعدِّدونَ، فلو كانَت لهم حياةٌ، وكانوا مُتَصرِّفينَ في المُلكِ لأمكنَ بينَهم تَمانُعٌ، وكانَ كُلٌّ منهُم مُعرِضًا لأنْ يكونَ مَقهورًا، فكيفَ وهُم جَمادٌ! فثَبتَ قطعًا أنّه لا شيءَ منهُم يَصلُحُ للإلهيّةِ على تقديرِ مِنَ التّقاديرِ"[5].

مَن لا مثلَ له، ومَن يقهَرُ ولا يُقهَرُ، هو الإلهُ الأجْدَرُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/116.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/372.
(3) القونوي وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاويّ: 10/485.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/314.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/314.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 24 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-21-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 24 : المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-21-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1718375 بتاريخ 2024/02/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»